JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول

22 – 26 مارس 2027

روما

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول

المرجع: 81078_2195 **التاريخ:** 22 – 26 مارس 2027 **المكان:** روما **الرسوم:** GBP 6200

سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول دورة تدريبية مدتها أسبوع لموظفي الصناديق العامة وأعضاء لجان الاستثمار، يعد فيها كل مشارك مسودة بيان سياسة الاستثمار ويعود بها إلى لجنته. فالآفاق الزمنية الطويلة وتزايد المساءلة يفرضان أن تكون قواعد توظيف رأس المال العام مكتوبة وقابلة للدفاع عنها أمام الجهات الرقابية والمستفيدين. وتقدم جوبيتر برايم للتدريب هذه الدورة في سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول.

لماذا تهم سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول الآن

تتشكل طريقة استثمار المال العام اليوم تحت تأثير ثلاث قوى: مستفيدون ودافعو ضرائب يطالبون بإفصاح واضح، وتعهدات تمتد عبر أجيال متعاقبة، وأسواق تتنافس فيها الأصول الخاصة وموضوعات الاستدامة على الحصة نفسها من المحفظة. الصندوق الذي يملك سياسة واضحة ومزيجا استراتيجيا مدروسا ورقابة منضبطة على المديرين يستطيع تفسير كل قرار والتعافي من موجات الهبوط، أما الصندوق الذي يفتقدها فينجرف ويفقد ثقة الجمهور. وترتكز الدورة على بيان سياسة الاستثمار بوصفه الوثيقة المرجعية، وعلى التوزيع الاستراتيجي للأصول بوصفه المحرك الرئيس للعائد طويل الأجل، وعلى الممارسات المعتمدة في قياس الأداء وتحليل مصادره.

المستفيدون من سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول

- المسؤولون عن صياغة سياسة الاستثمار وتحديث حدود المخاطر فيها
- أعضاء اللجان الذين يعتمدون المزيج الاستراتيجي ونطاقات إعادة التوازن
- المحللون الذين ينمذجون التعهدات وافتراضات العائد ونسب التمويل
- القائمون على البحث عن المديرين الخارجيين والفحص النافي للجهالة ومتابعتهم
- معدو تقارير الأداء والإفصاح المقدمة إلى المجالس والجمهور

يجني صندوق التقاعد أو الوقف الجامعي الفائدة الكبرى حين تحضر أمانته العامة وعدد من أعضاء لجنته معا.

قدرات سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول

يحول المشاركون أهداف الصندوق وآفاق تعهداته إلى قواعد مكتوبة وتوزيع للأصول يمكن الدفاع عنه.

- تصميم بيان سياسة استثمار يحدد الأهداف والقيود والتفويضات — اللجنة التي تعتمده
- حساب مزيج استراتيجي للأصول من افتراضات العائد والتقلب والتعهدات — قرار التمويل
- تحديد نطاقات إعادة التوازن والحدود التكتيكية — الموظفون المنفذون للصفقات
- تقييم المديرين الخارجيين عبر فحص منظم ومراجعة الرسوم — قرار ترسية التفويض
- تطبيق تحليل مصادر الأداء للفصل بين أثر التوزيع وأثر الاختيار — مراجعة الأداء السنوية
- عرض النتائج والتكاليف في تقارير إفصاح واضحة — المستفيدون وجهات الرقابة العامة

مصطلحات سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول الأساسية

- بيان سياسة الاستثمار — الوثيقة المعتمدة التي تحدد أهداف الصندوق وتحمله للمخاطر والأصول المسموح بها والتفويضات.
- التوزيع الاستراتيجي للأصول — الأوزان المستهدفة طويلة الأجل بين فئات الأصول لتحقيق أهداف الصندوق بمخاطر مقبولة.
- نطاق إعادة التوازن — الهامش المحيط بكل وزن مستهدف، إذا تجاوزته الحيازات أعيدت إلى المزيج المعتمد.
- نسبة التمويل — قيمة أصول الصندوق مقسومة على القيمة الحالية للتعهدات التي عليه الوفاء بها.
- المؤشر المرجعي للسياسة — مزيج مرجح من مؤشرات السوق يعكس التوزيع الاستراتيجي ويستخدم للحكم على نتائج التنفيذ.
- تحليل مصادر الأداء — أسلوب يقسم العائد الفائض إلى أثر التوزيع وأثر الاختيار والأثر التفاعلي.

سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول يوما بيوم

اليوم 1: رأس المال العام وغايته

- تفويض الصندوق وخريطة المستفيدين — المصالح التي تخدمها السياسة
- أفق التعهدات وملف التدفقات النقدية — العائد المطلوب واحتياجات السيولة
- مبدأ الشخص الحصيف — معيار العناية المطلوب من الأمناء
- أدوار المجلس واللجنة والجهاز التنفيذي — وضوح تفويض الصلاحيات
- سجلات تعارض المصالح — استقلال قرارات الاستثمار

اليوم 2: صياغة بيان سياسة الاستثمار

- أهداف العائد والقدرة على تحمل المخاطر — مستهدفات قابلة للقياس تعتمدها اللجنة
- الأصول المسموح بها وقوائم الاستبعاد — حدود كل تفويض استثماري
- حدود السيولة والتركز — الحماية من البيع الاضطراري
- بنود الاستدامة والإشراف الفعال — توقعات التصويت والحوار مع الشركات
- دورة مراجعة السياسة — متى تراجع القواعد ولماذا

اليوم 3: بناء المزيج الاستراتيجي للأصول

- افتراضات أسواق رأس المال — العوائد المتوقعة والتقلب والارتباطات
- نهج المتوسط والتباين ونهج التعهدات — اختيار نموذج التوزيع
- تحليل السيناريوهات واختبارات الضغط — تحمل الهبوط في الأسواق المعاكسة
- خطط وتيرة الأسواق الخاصة — الارتباط بفئات الأصول غير السائلة
- نطاقات إعادة التوازن والميول التكتيكية — الانضباط مقابل السلطة التقديرية

اليوم 4: المديرون والتكاليف والقياس

- التفويض النشط مقابل الخامل — متى يستحق دفع ثمن المهارة
- البحث عن المديرين واستبيانات الفحص النافي للجهالة — قرارات القائمة القصيرة والترسية
- هياكل الرسوم وتحليل التكلفة الكلية — القيمة التي يحتفظ بها الصندوق
- المؤشرات المرجعية للسياسة وتحليل المصادر — أثر التوزيع مقابل أثر الاختيار
- قوائم مراقبة المديرين — محفزات المراجعة أو إنهاء التفويض

اليوم 5: التطبيق على مسودة بيان سياسة الاستثمار

- مراجعة التفويض والصلاحيات — تطبيق خريطة الأمانة من اليوم 1
- تمرين الدفاع عن مزيج الأصول — تطبيق افتراضات الأسواق على صندوق افتراضي
- تقويم الرقابة على المديرين — تطبيق محفزات قوائم المراقبة ومراجعة التكاليف
- نموذج تقرير الشفافية — الإفصاح عن النتائج والتكاليف والحيازات
- مسودة بيان سياسة الاستثمار — إكمالها ومراجعتها من الزملاء لاستخدام اللجنة

تطبيق سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول بعد الدورة

- قيادة مراجعة فجوات لسياسة الاستثمار الحالية مقارنة بالحدود التي صيغت في الدورة.
- إجراء تحليل لمصادر أداء الفترة الأخيرة يبين للجنة نصيب المزيج الاستراتيجي من العائد.

أسئلة حول سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول

ما سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول، ولماذا تهم الآن؟

هي ممارسة وضع قواعد استثمار مكتوبة للمال العام واختيار مزيج الأصول طويل الأجل الذي يفي بتعهداته. وتهم الآن لأن المساءلة وتقلب الأسواق يتطلبان قرارات يمكن الدفاع عنها.

ما الأدوار الأكثر استفادة من سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول؟

يستفيد أكثر موظفو الصناديق وأعضاء اللجان ومحللو التعهدات والقائمون على متابعة المديرين ومعدو التقارير. وتأتي الأمثلة من صناديق التقاعد العامة والأوقاف الجامعية.

كيف تختلف سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول عن دورة إدارة المحافظ الاستثمارية؟

تعمل هذه الدورة على مستوى مالك الصندوق لا مدير المحفظة. فأنت تضع السياسة وتراقب المديرين بدلا من انتقاء الأوراق المالية.

ماذا تعود به من دورة سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول؟

تعود بمسودة بيان سياسة استثمار تغطي الأهداف والحدود والتفويضات ودورة المراجعة، إضافة إلى مزيج استراتيجي مدروس ونموذج للإفصاح.

سياسة استثمار الأموال العامة وتوزيع الأصول: الطريق إلى الأمام

توجه مسودة بيان سياسة الاستثمار أولا قرار اللجنة بشأن المزيج الاستراتيجي للأصول ونطاقات إعادة التوازن. ويستخدمها الموظفون والمحللون ومعدو التقارير في توجيه المديرين وبناء الإفصاح. وبعد المراجعة السنوية الأولى تستحق آفاق التعهدات ونتائج التكاليف إعادة النظر، لأنها تتغير أسرع مما تتوقعه معظم الصناديق.